

Publication	Rose el Youssef
Date	February 2, 2017
Circulation	40,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH begun to implement new pricing policy yesterday and pharmacies sell at two prices in violation of the law
Page	02
Reporter	Mahmoud Gouda

الصحة بدأت تطبيق التسعيرة الجديدة للدواء أمس والصيدليات تبيع بسعرين بالمخالفة للقانون

كتب - محمود جودة

ومهنة الصيدلة، خاصة أن الدواء هو السلعة الوحيدة في مصر المسعرة جبريا، ولم تترك الدولة مجالا لاجتهادات أو اختلاف في السعر فيه، ويتسبب ذلك في أزمة كبيرة خلال تلك الفترة، وذلك بسبب أن الصيدليات تبيع الأدوية المنتجة قبل صدور قرار الوزير في ١٢ يناير بالسعر القديم، وتبيع نفس الصنف الدوائي المنتج بعد صدور القرار بالسعر الجديد، وهو ما يضع الصيدلة في حرج وصدام مباشر مع الجمهور العام من المرضى الذين يلجأون للصيدليات لشراء الدواء للعلاج.

كل ذلك يتسبب في وشايات وبلبلة في سوق الدواء، وهو ما دعا مجلس نقابة الصيدلة قبل أيام للتصعيد، واتخاذ قرار بمقاطعة شراء الأدوية في الفترة من ١ إلى ١٠ فبراير الجاري من الشركات، مع تنظيم إضراب كلي في يوم ١٢ فبراير، مما سيتسبب في زيادة نواقص الدواء، حيث إن الصيدليات ستبيع الأدوية القديمة الموجودة لديها بالفعل ولن يتم توفير الأصناف التي تنفد منها، مما يعرض حياة المواطنين للخطر، واتخذ هذا القرار - حسب النقابة - لصالح المريض ومهنة الصيدلة، وذلك لحماية اقتصاديات الصيدليات التي ستدمر بهذا الإجراء، وتحتاج لمضاعفة رأس المال، كما لن تستطع توفير المئات الـ ١٢ لكل دواء أو بدائله كاملة.

لذلك فهناك حشد كبير الآن على صفحات التواصل الاجتماعي لعقد جمعية المصير يوم الجمعة المقبلة بدار الحكمة للصيدلة، ويكتمل نصابها بـ ٢٠٠ صيدلي فقط، لأن الجمعية في حال انعقاد دائم منذ بدء أزمة الدواء، والصدام المباشر بين النقابة ووزارة الصحة والسكان، وذلك للمطالبة بإقالة النقيب ومجلس النقابة الذين اعتبروهم أضاعوا حقوقهم ولم يراعوا حضورهم في ١٤ يناير الماضي، لتطبيق قرار الإضراب الجزئي لمدة ٦ ساعات من يوم ١٥ يناير.

بدأت وزارة الصحة والسكان أمس الأربعاء ١ فبراير ٢٠١٧، في تطبيق قرار وزير الصحة والسكان رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧، والصادر في ١٢ يناير الماضي، برفع أسعار ٢٠٪ من الأدوية المسجلة في مصر بواقع ٣٠١٠ أصناف دوائية، وذلك على التشغيلات المنتجة من المصانع بعد صدور القرار في ١٢ يناير. وتطبق الوزارة الزيادة بموجب القرار والذي نص على زيادة الأصناف والمستحضرات الدوائية التي تباع بسعر يتراوح بين ١ و ٥٠ جنيها بنسبة ٥٠٪ من سعر بيع الجمهور، والتي تتراوح أسعارها بين ٥١ و ١٠٠ جنيه تزيد بنسبة ٤٠٪ من سعر بيع الجمهور، والتي تباع بأكثر من ١٠٠ جنيه تزيد بحد أقصى ٣٠٪ من سعر بيع الجمهور. ولأول مرة في تاريخ مصر تبيع الصيدليات الدواء بسعرين مختلفين طبقا للقرار، والذي خالف بذلك قوانين التسعير الجبري

